

## The nature of the political system of Germany and their effect on foreign policy: The Syrian refugees as a model from 2011–2019

Sabir Adam Hassan

Mohammed Diyaa Aldeen Mohammed Ahmaday

Al-Salam Study and Research Center || University of Nyala || Sudan

Mogahid Abdallah Khamis

Al-Salam Study Center || University of Al-Salam || Sudan

**Abstract:** This study highlighted the conditions of Syrian refugees in Germany And how to accommodate them in light of the difficult conditions that these refugees are exposed to, especially since many European countries refused to receive them, so we will know through this study to what extent Germany was able to contain these refugees in the light of its internal and external policies.

The study relied on the descriptive analytical approach to analyze the impact of the nature of the German political system on foreign policy. The historical method was also used in the study to refer to some historical events that have significance in research events

The study reached a number of results, the most important of which is a partial shift in German foreign policy through the adoption of more positive attitudes in dealing with international crises. The study also stressed that the stability of international and humanitarian conditions is the main objective of German foreign policy to ensure balanced international economic relations, In addition, the study concluded that the German state adopted a policy of holding the stick from the center towards the Middle East region in order to secure its economic interests with the Arab countries. Of the spread of the threat of terrorism in Europe and through the large migrations of Syrian refugees to Germany

The study also reached a number of recommendations, the most important of which should be a partnership between the State of Germany and the organizations and institutions concerned with refugee affairs because they are more aware of the needs of refugees and this makes it easier for the government to take the right steps and effective decisions to help them. With the customs and traditions of the German society, it is also an important recommendation to find a political solution to the Syrian crisis with the participation of the various parties to the conflict under the auspices of European and international.

**Keywords:** The Reich – Bundestag - The eternal nature - the coalition agreement- Imperial Court – Asylum.

### طبيعة النظام السياسي الألماني وأثره على سياستها الخارجية (قضية اللاجئين السوريين نموذجاً 2011 - 2019)

صابر آدم حسن

محمد ضياء الدين محمد أحمداي

مركز أبحاث ودراسات السلام || جامعة نيالا || السودان

مجاهد عبد الله خميس

مركز دراسات السلام || جامعة السلام || السودان

الملخص: تتناول هذه الدراسة أوضاع اللاجئين السوريين في ألمانيا وكيفية إيوائهم في ظل الأوضاع الصعبة التي يتعرض لها هؤلاء اللاجئين لاسيما وأن كثير من الدول الأوروبية رفضت استقبالهم لذا سوف نتعرف من خلال هذه الدراسة إلى أي مدى استطاعت ألمانيا احتواء هؤلاء اللاجئين على ضوء سياساتها الداخلية والخارجية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لتحليل مدى تأثير طبيعة النظام السياسي الألماني على السياسة الخارجية، كذلك تم استخدام المنهج التاريخي في الدراسة وذلك للإشارة لبعض الأحداث التاريخية والتي لها دلالتها في أحداث البحث.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن هنالك تحولاً جزئياً في السياسة الخارجية الألمانية وذلك من خلال تبني مواقف أكثر إيجابية في التعامل مع الأزمات الدولية، كما أكدت الدراسة بأن استقرار الأوضاع الدولية والإنسانية يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الألمانية وذلك لتأمين علاقات اقتصادية دولية متوازنة، كذلك من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن دولة ألمانيا انتهجت سياسة مسك العصا من الوسط تجاه منطقة الشرق الأوسط وذلك لتأمين مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية، من جانب آخر نجد أن هنالك نتائج سلبية تمثلت في تخوف ألمانيا والدول الأوروبية من انتشار خطر الإرهاب في أوروبا وذلك من خلال الهجرات الكبيرة للاجئين السوريين إلى ألمانيا.

كذلك توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها لا بد من عقد شراكة بين دولة ألمانيا وبين المنظمات والمؤسسات المعنية بشئون اللاجئين لأنها أكثر إدراكاً باحتياجات اللاجئين وهذا يسهل على الحكومة اتخاذ الخطوات السليمة والقرارات الفعالة لمساعدتهم، كذلك من التوصيات العمل على صياغة برامج تدريبية للاجئين السوريين تعلمهم كيفية التكيف مع عادات وتقاليدهم المجتمعية الألمانية، كذلك من التوصيات الهامة العمل على إيجاد حل سياسي للأزمة السورية وذلك بمشاركة الأطراف المختلفة للنزاع برعاية أوروبية ودولية.

الكلمات المفتاحية: البوندستاغ - الرايخ الطبيعة الأزلية - اتفاقية الائتلاف - المحكمة الامبراطورية - اللجوء السياسي.

## المقدمة:

النظام السياسي هو مجموعة المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية؛ وهو عبارة عن نسق يتعلق بالسلطة السياسية ويتكون من عدة أجزاء للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية تتربط فيما بينها ويتفاعل هذا النسق مع البيئة الداخلية والخارجية، بما يؤدي إلى بقاءه واستمراره، تقوم السياسة الخارجية الألمانية منذ انهيار النظام النازي الحاكم، على مرتكزات ثابتة يتمثل جوهرها في التعاون مع الأمم المتحدة، التي أصبحت ألمانيا عضواً فيها منذ عام 1973م، وأصبحت العضوية في الأمم المتحدة ركناً أساسياً في السياسة الألمانية في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان، فالأمم المتحدة هي المنبر الذي تناقش فيه الدول الحلول لمشكلاتها العالمية التي تواجهها البشرية، بداية من إقرار السلام وقضايا الاقتصاد العالمي والتنمية وانتهاءً بقضايا البيئة والسكان. وتحمل ألمانيا نسبة تقدر بعشرة بالمائة من الميزانية المقررة للأمم المتحدة، وهي بذلك تمثل ثالث أكبر دولة مساهمة في تمويل هيئة الأمم المتحدة، وعلاوة على ذلك فإن قواعد السياسة الخارجية الألمانية قائمة على الاعتراف بمسؤولية ألمانيا الأخلاقية تجاه جرائم النازية كجزء لا يتجزأ من هوية ألمانيا الديمقراطية، بجانب هويتها الديمقراطية الجديدة والتزامها بإملاءات الدستور الألماني تنشط ألمانيا من أجل دعم السلام والحفاظ على حقوق الإنسان وقد ظهر ذلك جلياً في أزمة اللاجئين السوريين التي مازالت متفجرة منذ أحداث الربيع العربي ومازالت هذه الأزمة تراوح مكانها حتى الآن، بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، حيث تؤيد ألمانيا إرساء نظام أممي عالمي يعمل تحت سلطة الأمم المتحدة والشرعية الدولية. كما تتقدم من خلال التوسع التاريخي للاتحاد الأوروبي، في عام 2004م صوب مركز اتحاد يضم جيراناً أوروبين تربطهم الصداقة والتعاون السياسي والاقتصادي الوثيق. وعلى الرغم من هذه المتغيرات الجيوسياسية المهمة في السنوات الأخيرة تظل العلاقة مع الحلفاء الأطلسيين ركناً رئيسياً من أركان السياسة الخارجية الألمانية، وهو ما يعود بدوره إلى استفادة ألمانيا من توسيع حلف

الناتو وما يرتبط بذلك من توسيع لحزام الأمن الأوروبي. كما أسهمت السياسة الخارجية الألمانية تجاه روسيا إسهاماً يقوى الاندماج الأوروبي ويعزز التعاون من أجل تأمين الاستقرار والسلام في العالم، كما ينبغي الذكر في هذا السياق أن السياسة التنموية ومساعدة دول العالم الفقيرة تبقى ركيزة رئيسية للعلاقات الخارجية الألمانية وجزءاً من سياسة الحكومة الاتحادية القائمة على توثيق التعاون الدولي المشترك.

تعتبر تحولات السياسة الخارجية الألمانية بدأت تخرج إلى دائرة الضوء بعد أن نجح المستشار غيرهارد شرودر (Gerhard Schröder) في فرض رؤيته السياسية الخاصة على عملية صناعة القرار السياسي الألماني حيث جسد بصورة لا تدعو إلى الشك إلى "شخصنة" جديدة من نوعها للعمل السياسي الألماني ظهرت بصورة جلية حين رفض شرودر، الساعي إلى دور ألماني أكبر وأكثر فاعلية في حلبة السياسة الدولية، ورغم إدراكه التام لحقائق واستحقاقات التاريخ الألماني، الحرب على العراق بصورة قاطعة منذراً بولادة سياسة ألمانية خارجية مستقلة عن وصاية "الأخ الأمريكي الأكبر".

#### مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة هذه الدراسة من الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها اللاجئين السوريين جراء الحرب في سوريا، حيث شردت أعداد كبيرة من السوريين وأصبحوا منتشرين في كثير من دول العالم لاسيما الدول الأوروبية والتي تتمتع بإمكانات متميزة تجعلها قبلة للاجئين السوريين وخاصة دولة ألمانيا والتي تعتبر من أكثر الدول الأوروبية استقبالية للاجئين السوريين، حيث فتحت حدودها لاستقبال أعداد كبيرة منهم، حيث أدت تلك الهجرات المتزايدة من قبل اللاجئين السوريين إلى ألمانيا إلى خلق العديد من الإشكاليات وبعض الآثار على المجتمع مما حدى بألمانيا بأن تراجع عن سياستها المتبعة في استقبال اللاجئين السوريين، عليه سوف يتم التركيز على قضية اللاجئين السوريين منذ عام 2011م حيث قيام ثورات الربيع العربي وبدأ زيادة توافد اللاجئين إلى ألمانيا حتى العام 2019م ومن ثم دراسة العوامل المختلفة المؤثرة على السياسة الألمانية من حيث الدوافع التي دفعها لاستقبال المزيد منهم والموانع التي دفعها لمنع تدفق المزيد من اللاجئين والمتمثلة في تزايد الضغوطات والمسئوليات الملقاة على عاتق الحكومة الألمانية سواء اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية وصعوبة دمج اللاجئين داخل المجتمع الألماني نتيجة لتباين (اللغة، الدين، الثقافة، العادات والتقاليد) مما قد يسبب نوعاً من أنواع الصدام الثقافي، ومن هنا سوف نصيغ السؤال البحثي الرئيسي وهو كالاتي:

ما طبيعة السياسة الخارجية الألمانية تجاه أزمة اللاجئين؟ وما الآثار المترتبة على تلك السياسة؟

#### أسئلة الدراسة:

1. إلى أي مدى استطاعت ألمانيا أن تتعامل مع اللاجئين السوريين وفق سياساتها المعلنة الداخلية والخارجية؟
2. ما الآثار المترتبة على هجرة اللاجئين السوريين إلى ألمانيا؟
3. ما المؤثرات أو المحددات التي تتحكم في السياسة الخارجية الألمانية؟

#### أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على أسس ومحددات السياسة الخارجية الألمانية بخصوص اللاجئين السوريين، رؤية تأسيسية نظرية عملية شاملة.
- 2- إدراك معيقات وإيجابيات وسلبيات الدور الألماني تجاه الأزمة في سوريا.
- 3- فهم الموقف الألماني ومحدداته وحدوده في الإطار الإقليمي والدولي.

4- بيان ارتباط الأزمة السورية بشكل مباشر بالأمن الداخلي الألماني، حيث أصبح الألمان يحسون بأن وجود اللاجئين السوريين خطر على مجتمعهم الألماني.

5- التعرف على الإيجابيات والسلبيات المرتبطة بفتح ألمانيا أبوابها للاجئين عبر انتهاج سياسة الباب المفتوح.

#### أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من إنها تناقش واحدة من أهم القضايا التي شغلت الرأي العام مؤخراً وهي قضية اللاجئين السوريين وكيفية التعامل معها من قبل المجتمع الدولي وخاصة أوروبا والتي تعتبر الوجهة الأولى للاجئين السوريين في العالم لما تتميز به من إمكانيات كبيرة تستطيع من خلالها إيواء المجموعات الكبيرة من اللاجئين، وقد برزت ألمانيا من ضمن الدول الأوروبية التي تعاملت مع تدفق اللاجئين السوريين بصورة متميزة، حيث استطاعت أن تطوع سياستها المختلفة الداخلية والخارجية لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، إلا أن هنالك بعض الآثار التي نجمت عن تلك الهجرات على المجتمع الألماني سوى كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية أو ثقافية، لذلك سوف يتم تسليط الضوء من خلال هذه الدراسة لنستبين إلى أي مدى استطاعت ألمانيا أن تتعامل مع قضية اللاجئين السوريين وكيفية التعامل مع الآثار المترتبة على ذلك.

#### أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على:

المصادر الأولية: التقارير والمنشورات والدوريات ذات الصلة بموضوع البحث.

المصادر الثانوية: الكتب العربية والمترجمة والرسائل العلمية إضافة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

#### حدود الدراسة:

تتمثل الحدود الزمانية في الفترة من العام 2011 وحتى العام 2019 والمكانية جمهورية ألمانيا وتتوسع في سياقها الإقليمي- الأوروبي والدولي من خلال الأمم المتحدة.

#### منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لتحليل مدى تأثير طبيعة النظام السياسي الألماني على السياسة الخارجية، كذلك سوف يتم استخدام المنهج التاريخي في الدراسة وذلك للإشارة لبعض الأحداث التاريخية والتي لها دلالتها في أحداث البحث، كذلك اعتمدت الدراسة على نموذج إيستون.

#### هيكلية الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة الدراسة وهيكلتها، بالإضافة إلى ثلاثة محاور، والنتائج والتوصيات وقائمة بأهم المصادر والمراجع. حيث يستعرض المحور الأول الأنظمة السياسية، ويتناول المحور الثاني طبيعة النظام السياسي الألماني وتأثيره على السياسة الخارجية، كما يتناول المحور الثالث السياسة الخارجية الألمانية وقضية اللاجئين السوريين.

#### المحور الأول- الأنظمة السياسية:

يتناول هذا المحور تعريف الأنظمة السياسية وخصائصها ووظائفها وأنواعها وذلك على النحو التالي:

## أولاً- النظام السياسي:

النظام السياسي هو نظام اجتماعي يقوم بعدة أدوار أو وظائف متعددة استناداً إلى سلطة مخولة له أو قوة يستند إليها، منها إدارة موارد المجتمع وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة والعمل على الحد من التناقضات الاجتماعية.

والنظام السياسي في صورته السلوكية هو تلك المجموعة المترابطة من السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها كل سياسي داخل أي بناء اجتماعي. أما النظام السياسي في صورته الهيكلية أو المؤسسية أو التنظيمية فهو عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي وهي المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية (علي، سلامة، 2016م، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، <http://www.archive.org> Way back Machine internet Archive)

وقد عرف ثروت بدوي النظام السياسي بأنه: (مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تبين نظام الحكم، ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضمائنه قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها، والدور الذي تقوم به كل منها)، (عبد الحميد 2012م، النظم السياسية في العالم أهم ملامح النظام الرئاسي، النظام البرلماني، النظام المختلط <http://bilahdood.net/main>)

من خلال التعاريف الواردة أعلاه عن النظام السياسي، نجد أن التعريف الذي أورده ثروت بدوي من أشمل التعاريف التي وردت في جانب النظام السياسي حيث أوضح بأن النظام السياسي له أجهزة متناسقة ومترابطة وأهداف ووسائل لتحقيقها، حيث نجد معظم النظم السياسية في أوروبا تتبع هذا المنهج في الحكم لاسيما الدول التي تطبق النظام الديمقراطي في حكمها.

## ثانياً- خصائص النظام السياسي:

يتميز النظام السياسي بالخصائص الآتية:

- 1- امتلاك النظام السياسي سلطة عليا في المجتمع، ومن ثم تكون قوانينه وأنظمتها وقراراته ملزمة للكافة.
  - 2- تحكم علاقات عناصر النظام السياسي قواعد قانونية وسياسية، ومن ثم فهو يتمتع باستقلال ذاتي نسبي أكثر من أي نظام فرعي آخر من أنظمة المجتمع.
  - 3- متفاعل مع محيطه الذي يعيش فيه.
  - 4- مؤثر وفعال.
  - 5- الأسس العامة التي تقوم عليها مؤسساته.
  - 6- المشاركة السياسية.
  - 7- دور الفرد داخل النظام ومقدار إسهام الفرد في صنع القرار.
  - 8- نظام محدد الأهداف أي أنه لا يعمل بعشوائية
- هذه هي الخصائص التي تميز أي نظام سياسي والتي من خلالها يسعى لإرساء العمل السياسي في المجتمع حتى يعم الأمن والسلام والوفاق بين كل مكونات المجتمع.

## ثالثاً- وظائف النظام السياسي:

يمكن تحديد وظائف النظام السياسي كالتالي:

- 1- يجب أن يحقق العدالة ويطبق القوانين على كافة المواطنين.

- 2- يجب أن ينظم العلاقات بين كافة القطاعات بصورة تضمن حقوق الجميع.
  - 3- تعزيز قوة عناصر الدولة، وذلك من خلال توحيد كافة فئات المجتمع.
  - 4- تحديد أهداف المجتمع والدولة التي تتركز حول الرفاهية والأمن.
  - 5- تعبئة طاقات المجتمع وضمن مشاركة أبنائه في تحقيق الرفاهية والأمن.
  - 6- المطابقة بين الحياة السياسية كما هي ممارسة مع القواعد القانونية والسياسية الرسمية.
- (الأنظمة السياسية، دراسة بحثية [www.shams-pal.org/pages/arabic/researches/policeLaw.pdf](http://www.shams-pal.org/pages/arabic/researches/policeLaw.pdf)).
- من خلال استعراضنا لوظائف النظام السياسي نجد أنها ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين مكونات المجتمع من خلال تعبئة طاقات المجتمع وضمن مشاركة كل الأفراد في العملية السياسية دون إقصاء لأي مكون من مكونات المجتمع في الدولة.

#### رابعاً- أنواع الأنظمة السياسية:

إن النظام السياسي هو الطريقة التي يتم بها توزيع السلطة وتحديد العلاقة بين الهيئة التشريعية التي تتمثل في البرلمان التي تختص بسن القوانين والهيئة التنفيذية التي تختص بتطبيق القوانين والتي تتمثل في كل من رئيس الجمهورية والحكومة، استناداً إلى هذا يصنف علماء السياسة النظم السياسية المعمول بها إلى ثلاث أنظمة فإذا تم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فإن شكل النظام يكون رئاسياً، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، أما إذا تم الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فإن النظام يكون برلمانياً، كما في بريطانيا؛ (غشوم، النظامين الرئاسي والبرلماني دراسة بحثية، ص 3-2) وفي حالة الأخذ ببعض مميزات النظام الرئاسي وبعض مميزات النظام البرلماني فإن النظام الناتج يطلق عليه تسمية النظام شبه رئاسي، كما في فرنسا وسويسرا وفنلندا والبرتغال وكثير من الدول العربية والإسلامية مثل إيران، وتقسم الأنظمة السياسية في العالم إلى الآتي:

- 1- النظام البرلماني: يقوم على أساس التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فالبرلمان يستطيع سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها، كما أن الحكومة لها صلاحية حل البرلمان والدعوة لانتخابات عامة، وتعتبر بريطانيا رائدة النظام البرلماني ومهد الديمقراطية الحديثة في العالم، ويتجلى ذلك من خلال عمق التجربة الديمقراطية في بريطانيا والاستقرار السياسي لنظام الحكم البرلماني.
- 2- النظام الرئاسي: يتميز هذا النظام بما يسمى الفصل التام بين السلطات ولكن توجد هناك بعض الاستثناءات على هذا الفصل المطلق في علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية ومن أمثلته الميزة الولايات المتحدة الأمريكية.

#### المحور الثاني- طبيعة النظام السياسي الألماني وتأثيره في السياسة الخارجية:

يتناول هذا المحور طبيعة النظام السياسي الألماني وتأثيره على السياسة الخارجية الألمانية وذلك من خلال تناول المحددات التي تتحكم في صناعة السياسة الخارجية الألمانية وذلك وفق الآتي:

##### أولاً- طبيعة النظام السياسي الألماني:

تعتمد ألمانيا في صياغتها للسياسة الخارجية إلى جملة من العوامل والمحددات والتي تشكل الإطار العام للسياسة الخارجية الألمانية وتتمثل تلك العوامل في المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الألمانية، حيث تتمثل المحددات الخارجية للسياسة الألمانية في الآتي:

- 1- أوروبا والشراكة عبر الأطلسية.
- 2- الالتزام الدولي من أجل السلام والأمن.

3- دعم الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان.

4- بذل الجهد من أجل عوامة عادلة ومستدامة ونظام دولي عادل ومحكم. (وزارة الخارجية الألمانية، 2017)، حيث تسعى ألمانيا من خلال تلك المحددات الخارجية للسياسة الألمانية أن تتعاون مع الدول الأوروبية عبر الشراكة المعلنة وأن تصيغ سياستها الخارجية حسب الأهداف المعلنة للاتحاد الأوروبي بحيث لا تتعارض السياسة الخارجية الألمانية مع سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية، كذلك من الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية الألمانية أن تعمل على تحقيق الأمن والسلام العالميين باعتبار أن ألمانيا دولة عظمى وتسعى لتحقيق السلام العالمي، وأيضاً من العوامل الخارجية للسياسة الألمانية أن تعمل على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان على مستوى العالم فضلاً عن تأسيس نظام دولي عادل فيه تسود العدالة بين دول العالم. وتعتبر تلك هي المحددات الخارجية التي تعمل السياسة الخارجية الألمانية إلى تحقيقها، حيث تركز بصورة أساسية على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في التنسيق في عملية السياسة الخارجية، وكذا الحال بالنسبة لتحقيق السلام العالمي وإقرار الديمقراطية حول العالم لاسيما وأن ألمانيا تعتبر من الدول الكبرى التي تسعى لتحقيق الاستقرار العالمي وتحقيق السلام ونبذ العنف.

أما فيما يتعلق بالمحددات الداخلية للسياسة الخارجية الألمانية فإنها تتمثل في النظام السياسي الداخلي والذي يتمثل في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ووفقاً للمفكر مونتيسكيو Monteseko والذي أقر بضرورة تقسيم السلطات السياسية في الدولة إلى ثلاث سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وذلك لتجنب الاستبداد وضرورة مراقبة كل سلطة لعمل السلطة الأخرى (حمادي، 2001: 119) نجد أن النظام السياسي الألماني يركز على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والتي تعتبر إحدى مكونات المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الألمانية والتي لها تأثير مباشر على صناعة القرار في الشأن الخارجي، عليه جاء تقسيم السلطات في ألمانيا وفق التالي:

#### 1- السلطة التنفيذية- المستشار الألماني والحكومة:

يعد المستشار الألماني هو العضو المنتخب الوحيد في الحكومة الاتحادية، ويمنحه الدستور حق تعيين الوزراء بصفته رئيس أعلى سلطة سياسية في البلاد، ويحدد المستشار أيضاً عدد الوزارات ومجالات اختصاص كل منها وهو صاحب الحق في توزيع المسؤوليات والمهام الأمر الذي يعكس سلطة المستشار ودوره الحاسم في وضع سياسة الحكومة، وهذه الصلاحيات يتمتع المستشار الاتحادي بدور سياسي قيادي أشبه بالذي يتمتع به رؤساء الجمهورية في الديمقراطيات الأخرى، وقد اتخذ المجلس البرلماني الذي صاغ الدستور في العام 1949 م من صورة رئيس الوزراء البريطاني آنذاك مثلاً له عندما أقر منصب المستشار الاتحادي حيث يتمتع رئيس الوزراء البريطاني بذات الصلاحيات التي يتمتع بها المستشار، بل وتزيد صلاحياته عن صلاحيات المستشار (المركز الألماني للأعلام وزارة الخارجية الألمانية، الأحزاب، السياسية Politisch\_01/03\_Vertretung/almania/ar/http://www.almania.diplo.de). حيث نجد في النظام البرلماني البريطاني يقوم حزب واحد بحكم البلاد، حيث يمنح نظام الأغلبية حق الحكم للحزب الأقوى في البرلمان، أما في البوندستاغ فلا يتمتع عادة حزب واحد بالأغلبية ولهذا فإنه لا مفر من تشكيل ائتلاف بين الأحزاب المختلفة من أجل أن يتم انتخاب المستشار.

#### 2- السلطة التشريعية (البوندستاغ):

مجلس النواب أو ما يسمى بالمجلس الأدنى، ويعد هذا المجلس من الناحية النظرية، جهاز الحكم المركزي في ألمانيا، ويتم انتخاب أعضاء المجلس عن طريق (الاقتراع العام المباشر الحر السري) لكل من بلغ الحادية والعشرين

من عمره، ويشترط في المرشح ألا يقل عمره عن الخامسة والعشرين، البوندستاغ (البرلمان الاتحادي) هم الممثلون المنتخبون للشعب الألماني، وبشكل فعلي يتم انتخاب نصف الأعضاء البالغ عددهم الإجمالي (598) من خلال لوائح انتخابية على مستوى الولايات (الصوت الثاني)، والنصف الآخر بانتخاب مباشر للدوائر الانتخابية البالغ عددها (299) دائرة (الصوت الأول)، (الموقع الرسمي للبوندستاغ الألماني. التشريع) [www.btg-bestellservice.de](http://www.btg-bestellservice.de) ) ونجد أن هذا النظام لا يغير شيئاً في أهمية دور الأحزاب الأساسي في النظام الانتخابي، فحتى في الدوائر الانتخابية يكون النجاح من نصيب أولئك المرشحين الذين ينتمون لأحد الأحزاب وتعكس الانتماءات الحزبية لأعضاء البرلمان رغبة الناخبين وأصواتهم.

3- السلطة القضائية: إن الغرض من تنظيم سلطة قضائية اتحادية هو الحفاظ على وحدة القانون في الدولة وضمان علوية الدستور الفيدرالي من خلال تنظيم رقابة دستورية على القوانين الإقليمية والاتحادية والسلطة في تفسير الدستور الفيدرالي، خاصة تفسير القواعد الدستورية المتعلقة بتوزيع الاختصاصات الدستورية ما بين الأقاليم والحكومة الاتحادية، والذي يعد من المسائل الشائكة في الدولة الاتحادية، وكذلك حل الخلافات ما بين الحكومة الاتحادية والأقاليم يستدعي حلها من خلال هيئة قضائية، إن التراث القضائي الألماني يرجع إلى القانون الأساسي لسنة 1877 م، الذي أسس نظاماً للمحاكم (العادية) لممارسة القضاء المدني والجنائي، وقد خلق هذا القانون (المحكمة الإمبراطورية) التي كانت محكمة عليا تسري أحكامها على ألمانيا كلها، وتوجد إلى جانبها محاكم الأقاليم، حيث كان هناك أربعة مستويات من المحاكم هي محكمة المقاطعة، محكمة الإقليم، محكمة الاستئناف في الإقليم، والمحكمة الإمبراطورية. (الموقع الرسمي للبوندستاغ الألماني. التشريع [www.btg-bestellservice.de](http://www.btg-bestellservice.de) )، وكان القضاء ورجال النيابة وغيرهم من العاملين بالمحكمة الإمبراطورية يعتبرون بمثابة موظفين لدى (الرايخ)، ومدارات اللجان عادة ليست علنية أي لا يحضرها الجمهور ولا ممثلو الصحافة، على أن القانون الأساسي يعطي أعضاء مجلس الوزراء وأعضاء البوندستاغ أو من يمثلهم، حق حضور جلسات اللجان. وهذه اللجان تعالج مبادئ التشريع الرئيسية، كالشؤون الثقافية، الدفاع، الاقتصادية، الأغذية، الزراعة، العلاقات الخارجية، الصحة، الشؤون الداخلية، العمل، الشؤون التشريعية، المالية العامة، الشؤون الاجتماعية، النقل والمواصلات. (الغيطنى. دوافع ديمغرافية: لماذا ترحب ألمانيا بلاجئي سوريا وترفضهم دول أوروبية أخرى؟ 2015م <http://www.rcssmideast.org/Article/391> HYPERLINK "http://www.rcssmideast.org/Article/3918/-/8/-" )

من خلال استعراض النظام السياسي الألماني والذي يشمل على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية نجد أنه شبيه بالنظام البرلماني في هذا الجانب لأن لكل سلطة ألياتها وهي منفصلة عن السلطات الأخرى وتمارس اختصاصاتها بدون التدخل من السلطات الأخرى. لكن من جانب آخر نجد أن الاختصاصات الممنوحة للمستشار الألماني هي صلاحيات كبيرة تضاهي صلاحيات النظام الرئاسي كما هو متبع في الدول التي تتبع النظام الرئاسي، وهذا الأمر قد مكن المستشار الألمانية أن تأخذ قرارات جريئة في شأن السياسة الخارجية فيما يختص بعملية استيعاب اللاجئين السوريين كما سوف يتضح لاحقاً، عليه يمكن أن نعتبر أن النظام السياسي في ألمانيا خليط بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني بصلاحيات أوسع للمستشارة الألمانية، حيث له تأثير كبير في عملية صياغة السياسة الخارجية الألمانية.

ثانياً- تأثير طبيعة النظام السياسي الألماني على السياسة الخارجية:

تعتبر ألمانيا من الدول التي تطبق النظام السياسي الذي يعتمد بصورة رئيسية على رأس الدولة والذي تمثله المستشار الألمانية انجيلا ميركل Angela Merkel، ولكن هنالك ثوابت في السياسة الخارجية الألمانية تتقيد بها

المستشارة الألمانية في كل ما يلي الشأن الخارجي لاسيما قضية إيواء اللاجئين بصورة عامة وقضية اللاجئين السوريين بصورة خاصة، كذلك تعتمد ألمانيا في رسم سياستها الخارجية على بعض المحددات الخارجية والداخلية التي تم ذكرها سابقا، ولكن نجد أن المستشار الألمانية تتمتع بصلاحيات واسعة في الشأن الخارجي مما مكّنها من اتخاذ قرارات كبيرة وجريئة بشأن استضافة اللاجئين السوريين مستنده في ذلك على الدعم المتمثل في الرأي العام المحلي والخارجي والذي وجد تعاطفا كبيرا مع قضية اللاجئين السوريين، فقد استضافت ألمانيا أعداد كبيرة من هؤلاء اللاجئين بلغ حتى نهاية العام 2018 نحو 526000 لاجي (مقال بعنوان عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في ألمانيا، بتاريخ 2019/7/18، موقع الكتروني www.dw.com) وذلك بخلاف اللاجئين من الجنسيات الأخرى، ونتيجة للتدفق الكبير للاجئين على ألمانيا نجد أن ذلك شكل ضغطا كبيرا على المستشار الألمانية من أعضاء الحكومة لاسيما وأن تلك الأعداد الكبيرة كان لها تأثير كبير على ألمانيا خاصة في مجال الخدمات وكذلك من النواحي الأمنية مما حدى بالمستشارة الألمانية أن تعيد النظر في سياستها تجاه استيعاب أعداد أخرى من اللاجئين، حيث سعت للتنسيق مع الاتحاد الأوروبي في عملية تدفق اللاجئين وكذلك التنسيق مع تركيا باعتبارها المدخل الرئيسي للاجئين السوريين إلى أوروبا وألمانيا.

عليه من خلال ذلك يتضح أن المستشار الألمانية انجيلا ميركل Angela Merkel لها دور واضح في عملية صناعة السياسة الخارجية الألمانية والتحكم فيها وذلك من خلال قراراتها ومواقفها المعلنة والقوية تجاه قضية اللاجئين السوريين والتي تعتبر نموذج لفرض سلطة ورأي المستشار الألمانية في مجال العمل الخارجي لألمانيا تجاه العالم.

### ثالثاً- البرلمان الألماني البوندستاغ ودوره في رسم السياسة الخارجية الألمانية:

يعتبر البرلمان الألماني البوندستاغ من الركائز الأساسية في عملية صياغة السياسة الخارجية الألمانية، حيث يعتبر واحد من المحددات الداخلية لصياغة السياسة الخارجية، وتعتبر المهمة الرئيسية للبوندستاغ هي سن التشريعات، ويجب أن تحظى جميع التشريعات الفيدرالية على موافقته. ويتاح لجميع فئات الأحزاب وقت كافي للمناقشة، ويشارك في تلك المناقشات قادة الأحزاب السياسية بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين حتى تأتي القرارات التي يتم اتخاذها في الموضوعات المختلفة بصورة أشمل (جوده، 2014). كذلك يعتبر البرلمان الألماني مسئولاً عن أداء الجهاز التنفيذي ويتم مساءلة الوزراء عن الأداء التنفيذي للدولة، وقد خضعت المستشار الألمانية لاستجواب من أعضاء البرلمان بشأن السياسة التي اتبعتها في استيعاب اللاجئين السوريين والتي اعتبرها البرلمان الألماني تجاوزاً لصلاحيات المستشار الألمانية، حيث سعي إلى ضبط عمل المستشار الألمانية حتى يتوافق ذلك مع السياسات المتبعة والمعلنة في شأن العمل الخارجي التي أقرها البرلمان.

عليه يمكن القول بأن البرلمان الألماني له دور في رسم السياسة الخارجية الألمانية ولكن بدرجة أقل من صلاحيات المستشار الألمانية ويتمثل ذلك في إجازة القوانين المتعلقة بالشأن الخارجي وكذلك مراقبة أداء الجهاز التنفيذي للدولة.

### المحور الثالث- الآثار الناتجة عن السياسة الألمانية تجاه اللاجئين:

هنالك عدد من الآثار المترتبة على هجرة النازحين السوريين إلى ألمانيا في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية الأمنية ويمكن تفصيلها كالآتي:

### أولاً- الآثار الاقتصادية:

وتتمثل الآثار الاقتصادية لهجرة اللاجئين السوريين إلى ألمانيا في الضغط على الخدمات، حيث تحتاج الأعداد الكبيرة لهؤلاء اللاجئين إلى تقديم خدمات إنسانية من مأوى ومأكل ومشرب، بالإضافة إلى الضغط الذي يشكله النازحين على سوق العمل خاصة في الأعمال الهامشية، ونتيجة لموجة اللاجئين تعرض سوق العمل والوظائف في ألمانيا إلى العديد من التحديات فيما يتعلق بقدرته على استيعابهم، إذ إن 70% من عدد اللاجئين هم في سن تسمح لهم بالعمل و75% من هذا العدد قادر على الدخول مباشرة إلى سوق العمل، لكن الإشكالية الأساسية تتمثل في كون أكثر من 80% منهم من العمالة الغير مؤهلة، في الوقت الحاضر هناك 411 ألف لاجئ يسعون إلى الحصول على نحو 200 ألف وظيفة موجودة في سوق العمل الألماني للعمالة الغير مؤهلة مع 1,250 مليون باحث عن عمل لا يمتلك مؤهلات موجودين بالفعل في الوقت الحاضر في ألمانيا. خلال الفترة من أكتوبر 2015م وحتى سبتمبر 2016 ووفقاً لتقرير وكالة العمل الاتحادية حصل 28500 لاجئ فقط على عمل. (غرفة الصناعة والتجارة العربية الألمانية، <https://ghorfa.de/ar>)

لكن من جانب آخر نجد أن تدفق اللاجئين السوريين إلى ألمانيا يوفر فرص عمالة كبيرة ورخيصة للاقتصاد الألماني لاسيما وأن هنالك أعداد كبيرة من اللاجئين يحملون شهادات يمكن أن ترفد سوق العمل بكوادر مؤهلة في مختلف المجالات. إن العامل الاقتصادي يلعب دور حيوي في تحديد السياسات بألمانيا تجاه قضية اللاجئين فعملية فتح الباب لاستقبال مزيد من اللاجئين الهدف الأساسي منها اقتصادي قبل أن يكون إنساني ولهذا نجد أن ألمانيا قد أغلقت الباب بعدما أكتفت بعدد معين من اللاجئين، كما أنها في عملية استقبالها للاجئين تسعى لاستقبال أصحاب الشهادات العليا الذين من شأنهم خدمة المجتمع الألماني ومع زيادة تدفق اللاجئين إلى ألمانيا حدث نوع من أنواع تراكم الأعمال في المؤسسات الحكومية الأمر الذي خلق نوعاً من أنواع البيروقراطية في العمل وقد أثر ذلك في أداء مؤسسات الدولة.

### ثانياً- الآثار الثقافية والاجتماعية:

تتمثل الآثار الثقافية والاجتماعية للاجئين السوريين في المجتمع الألماني في عملية التداخل والتواصل اللغوي، حيث يرى الباحثين أنه من الصعب على النازحين التأقلم مع اللغة الألمانية وهي تعيق عملية التواصل الاجتماعي مع المجتمع الألماني، حيث يعتبر عامل اللغة من الحواجز الأساسية بالنسبة للاجئين السوريين، كذلك هنالك ثقافات جديدة على اللاجئين السوريين وصعوبة التأقلم معها لاسيما وأن الثقافة الأوروبية وعملية انفتاحها تتعارض مع الثقافة في المجتمعات العربية المحافظة وبالتالي يصعب على اللاجئين السوريين الاندماج في المجتمع الألماني، عليه فإن الأثر الاجتماعي والثقافي له تأثيره السالب على اللاجئين السوريين، أما الآثار الثقافية والاجتماعية على المجتمع الألماني فتتمثل في انتشار الثقافة العربية والعادات والتقاليد التي تختلف بصورة كبيرة عن العادات الألمانية فضلاً عن انتشار الثقافة الإسلامية في المجتمع الألماني، حيث هنالك بعض المتشددین الألمان اللذين يرون في انتشار الثقافة العربية والإسلامية في أنها تؤثر بصورة كبيرة على المجتمع الألماني، لاسيما وأن بعض المتشددین الألمان يربطون بين الإسلام والإرهاب وبالتالي يرون في انتشار الإسلام في ألمانيا سوف يكون له آثار سلبية.

### ثالثاً- الآثار السياسية والأمنية:

تتمثل الآثار السياسية في أن قضية اللاجئين وأثرهم على الدولة أصبحت تثار داخل الانتخابات البرلمانية والأحزاب السياسية في ألمانيا، ونتيجة لذلك حدثت اختلافات بين مختلف الأحزاب السياسية منهم من أيد سياسة ميركل الخاصة باستقبال اللاجئين والبعض أكد على ضرورة إيقاف عملية تدفق اللاجئين ليقود ذلك إلى تنافس بين الأحزاب السياسية واتخاذ موضوع المهاجرين كسياسة ودعاية انتخابية للوصول إلى كرسي الحكم (Henning, 2016)

Germany and the refugee crisis: Why political tensions are likely to get worse, [www.voxeurop.eu/en/content/article/5048434](http://www.voxeurop.eu/en/content/article/5048434). وتتمثل الآثار الأمنية في تخوف المجتمع الألماني من انتشار الجريمة وخطر الإرهاب لاسيما وأن هنالك أحداث أمنية قد حدثت في أوروبا في كل من باريس ولشبونة حيث كانت لها آثار سلبية على المجتمع الأوروبي، وقد جعل ذلك ألمانيا تعيد النظر في عملية استقبال اللاجئين خاصة السوريين لاسيما وأن الأوضاع الأمنية في سوريا لازالت تراوح مكانها وأن هنالك كثير من الطلبات من قبل اللاجئين السوريين للدخول إلى ألمانيا، عليه فإن الآثار الأمنية لاستقبال اللاجئين إلى ألمانيا خلقت نوع من الاضطراب الداخلي في المجتمع الألماني مما جعل الكثير من الأحزاب تطلب ضبط عملية استقبال اللاجئين وتقييدها.

### الخاتمة:

من خلال استعراضنا لطبيعة النظام السياسي الألماني وأثره على السياسة الخارجية في قضية اللاجئين السوريين أتضح من خلال الدراسة بأن ألمانيا قد بذلت مجهوداً مقدراً في عملية التعامل مع اللاجئين السوريين من حيث إيوائهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم، حيث سخرت كافة إمكانياتها في هذا المجال كما طوعت سياستها الداخلية والخارجية للتعامل مع قضية اللاجئين السوريين. حيث تعتبر ألمانيا من أكثر الدول الأوروبية مرونة في تعاملها مع هذه القضية، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين في ألمانيا أكثر من خمسمائة ألف لاجئ حتى نهاية العام 2018، ويعتبر هذا العدد الضخم من اللاجئين كانت له آثار على المجتمع الألماني في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية، مما جعل ألمانيا تعيد النظر في عملية استقبال اللاجئين وذلك من خلال عقد الاتفاقيات مع كل من الاتحاد الأوروبي وتركيا باعتبارها المدخل الرئيسي للاجئين السوريين إلى أوروبا.

وعليه فقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات يمكن تفصيلها كالآتي:

### أولاً- النتائج:

- 1- لقد استطاعت ألمانيا أن تتعامل مع قضية اللاجئين السوريين بصورة متميزة وذلك من خلال سياستها المرنة والتي مكنتها من استقبال عدد كبير من اللاجئين السوريين يقدر بأكثر من خمسمائة ألف لاجئ كأكبر دوله في أوروبا استقبالاً للاجئين السوريين.
- 2- من خلال الدراسة اتضح أن النظام السياسي الألماني تتحكم فيه المستشار الألمانية، حيث تعتبر اللاعب الأساسي في عملية السياسة الخارجية الألمانية وذلك من خلال قراراتها ومواقفها المعلنة تجاه استقبال اللاجئين السوريين.
- 3- أتضح من خلال الدراسة أن هنالك بعض الآثار الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية لاستقبال الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين في ألمانيا، حيث كان لها الأثر الواضح في المجتمع الألماني وانعكس ذلك في أن تعيد ألمانيا النظر في سياستها تجاه استقبال اللاجئين.
- 4- على الرغم من أن النفوذ الألماني في الشرق الأوسط بشكل عام محدود لكن القرارات الأخيرة من قبل برلين، تكشف التحول- وأن كان بطيئاً- في السياسة الخارجية الألمانية في تبني مواقف أكثر ايجابية في التعامل مع الأزمات الأمنية الدولية.
- 5- اتبعت ألمانيا في توجهاتها نحو منطقة الشرق الأوسط سياسة "مسك العصا من الوسط"، لتأمين مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية وإيران من جانب، والتمسك بالتزاماتها التاريخية تجاه إسرائيل من جانب آخر.

6- إن استقرار الأوضاع الدولية كان الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الألمانية، لتأمين علاقات اقتصادية دولية متوازنة والتي تعد المحرك الرئيس للسياسة الخارجية الألمانية طيلة الفترة الماضية .

#### ثانياً- التوصيات:

- 1- العمل على تكثيف الجهود للوصول إلى حلول مرضية وعادلة لكل الأطراف للقضية السورية بما يكفل للمواطن السوري الأمن والاستقرار.
- 2- ضرورة التنسيق المحكم بين ألمانيا والاتحاد الأوروبي في عملية استقبال اللاجئين السوريين وتلبية احتياجاتهم الإنسانية والمعيشية.
- 3- العمل على تأهيل وتدريب اللاجئين السوريين حتى يستطيعوا أن يندمجوا في المجتمع الألماني.
- 4- استيعاب الكوادر المؤهلة والمدربة من اللاجئين السوريين للعمل في القطاعات الوظيفية المختلفة في الاقتصاد الألماني حتى يستطيعوا أن يلبوا احتياجاتهم المعيشية ومن جانب آخر رفد الاقتصاد الألماني بعمالة مؤهلة ومدربة.
- 5- العمل على تهيئة البيئة المناسبة في معسكرات اللجوء وتوفير كافة الخدمات الإنسانية للاجئين السوريين وتلبية احتياجاتهم الأساسية.
- 6- ينبغي أن تكون الدول الأوروبية أكثر فعالية وسرعة واستجابة لحل أزمة اللاجئين ولن يتم ذلك سوى بالتركيز على تنفيذ الخطط الاستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى.

#### قائمة المصادر والمراجع:

- الاقتصاد الألماني وفرص الاستفادة من اللاجئين محفز للنمو الاقتصادي وقوة عاملة متاحة، موقع غرفة الصناعة والتجارة العربية الألمانية، <https://ghorfa.de/ar>
- الأنظمة السياسية، دراسة بحثية، منشورة على الرابط التالي: [www.shams-pal.org/pages/arabic/researches/policeLaw.pdf](http://www.shams-pal.org/pages/arabic/researches/policeLaw.pdf)
- بيسر، عنات، "من هو اللاجئ ومن هو طالب حق اللجوء؟ المدافعون عن حقوق لإنسان"، <http://www.humanrights.cet.ac.il/ShowItem.aspx?ItemID=ad9df0c5-5bae-4cd3>
- جمال سلامة علي: كتاب "النظام السياسي والحكومات الديمقراطية.. دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية" الناشر دار النهضة العربية، 2007 نسخة محفوظة 04 أبريل 2016 على موقع واي باك مشين، <http://www.archive.org> Machine internet Archive.
- جمعة، علاء، (2016)، "الإخوة الإرهابيون، ظاهرة متكررة لفتت أنظار المراقبين"، <http://m.dw.com/ar/>
- حافظ الدليبي علوان حمادي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. الأردن: دار وائل للطباعة و النشر، 2001.
- حسين، محمد، "أدوات الرقابة البرلمانية في النظم السياسية"، دراسة بحثية، منشورة على الرابط التالي: [www.eaddla.org/parlaman/peper\\_9.doc](http://www.eaddla.org/parlaman/peper_9.doc)
- حقائق عن ألمانيا، القانون الأساسي، متاح على الرابط التالي: <http://www.tatsachen- ueber- deutschland.de/ar/political- system/main- content>
- خبر بعنوان عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في ألمانيا، بتاريخ 2019/7/18، موقع الكتروني [www.dw.com](http://www.dw.com)

- عبد الحميد، وليد، (2012)، "النظم السياسية في العالم أهم الملامح النظام الرئاسي، النظام البرلماني، النظام المختلط) رئاسي- برلماني"، : <http://bilahdood.net/main/?p=59391>
- غشوم، وليد، "النظامين الرئاسي والبرلماني"، دراسة بحثية، جامعة الملك سعود، ص.3-2
- الغيطاني، إبراهيم، (2015)، "دوافع ديمغرافية: لماذا ترحب ألمانيا بلاجئي سوريا وترفضهم دول أوروبية أخرى؟" المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية القاهرة، <http://www.rcssmideast.org/Article/3918/>
- الفصل بين السلطات، قسم شئون قانونية، نشر 29 فبراير 2012 م، انظر الرابط التالي: <http://www.startimes.com>
- محمود خليفة جودة، دراسة بعنوان النظام السياسي الألماني، 2014 /7/19، الموقع الديمقراطي العربي.
- المركز الألماني للأعلام وزارة الخارجية الألمانية، الأحزاب السياسية، متاح على الرابط التالي: [http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/01/03\\_\\_Politisch](http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/01/03__Politisch)
- موضوع بعنوان محاور السياسة الخارجية الألمانية، المركز الاعلامي، موقع وزارة الخارجية الألمانية، 2017/6/27
- الموقع الرسمي للبوندستاغ الألماني: التشريع، انظر الرابط التالي: [www.btg-bestellservice.de](http://www.btg-bestellservice.de)
- Meyer Henning, "Germany and the refugee crisis: Why political tensions are likely to get worse", Voxeurop and social Europe, published date: 11\02\2016, <http://www.voxeurop.eu/en/content/article/5048434-why-political-tensions-are-likely-get-worse>, accessed